النميمة وآلية السوق

أحمد يحيى الديلمي

□ .. في ظل تسارع الأوضاع العالمية والانفتاح الاقتصادي الذي حتم اشتداد المنافسة التجارية الدولية فإنه لايمكن الحديث عن أوضاع السوق المحلية وما تشهده من تقلبات غير طبيعية مثل:

- عدم استقرار الأسعار للسلع الأساسية.
- عدم الانضباط في مستوى جودة السلع.
- اتساع ظاهرة التهريب وإغراق السوق بسلع لاهوية لها.

إلى غير ذلك من السياسات التي لايمكن الحديث عنها بمعزل عن المتغيرات والتطورات في السوق العالمية وانعكاساتها السلبية على أسواق الدول النامية ، وإذا كانت الجمهورية اليمنية مصنفة دوليا من الدول النامية فإن ذلك عنوان بارز يدلنا على نوع الآثار التي تفرض نفسها في شكل هزات وأزمات غير عادية.

– ومع التسليم بأن شريحة كبيرة من أبناء المجتمع تتأثر من جراء ذلك.. إلا أن ما يثير الدهشة هي العواصف الكلامية التي تتولد بمجرد بروز أي مظاهر للأزمة ، لكنها تتحدث عنها بأفق ضيق يتموج بالعديد من التفسيرات والتأويلات لتؤكد أن التعامل غير واع خاصة فيما يتعلق بتوزيع التهم واختيار الحائط المتين القادر على تبعات المشكلة بحسب حجمها ، وغالبا ما تكون الدولة القصير الذي توجه له ضربات الأقلام وحمم التعليقات القاصفة.

بعد ذلك ينطلق رذاذ الألسنة في مقايل القات باعتبارها أفضل مكان لإشاعة النميمة وكيل التهم الجزافية بمبرر وبدون مبرر.

لا أقول هذا دفاعا عن الدولة لكن بهدف التذكير بقيم وأخلاقيات يجب أن تسود لأنه على أساس القاعدة السابقة تدور التخمينات في حدود الموروث المتأصل للنميمة الذي يصب في مجرى الترويج المغرض لتهم مغلظة مقابل الرفض المسبوق بإصرار وترصد لمتابعة التحولات والتقلبات السعرية التي تشهدها السوق العالمية ، ونسبة تلك الزيادة في السوق المحلية علما أن أمر المتابعة بات ممكنا وفي متناول الجميع بفعل توفر الوسائل السريعة لنقل المعلومات.

وكان من الطبيعي أن تتم المتابعة لمنع أي استغلال ، وتحديد نوع وطبيعة أي ارتفاع انطلاقا من القناعة التي تفرضها موجبات المصلحة العامة وتكريس عوامل استقرار السوق وتحقيق أمرين متلازمين:

● الأول: يسهم في بلورة وعي عام بالتحولات الاقتصادية في العالم ومعرفة آثار تلك التحولات على الاقتصاد الوطني ممثلة في جملة الاجراءات التي جعلته طرفا في مصفوفة الاقتصاد العالمي وقلصت دور الدولة بسبب اعتماد حرية التجارة والعمل وفق آلية السوق التي حتمت ذلك في إطار الايقاع الجديد فأصبحت الدولة طرفا في سوق مفتوحة تتأثر سلبا وإيجابا يتماوج واضطراب السوق العالمية وبالتالي أصبح دور الدولة معروفاً يتجسد في الرعاية وتوفير العوامل المطلوبة لبناء علاقة متكافئة وعادلة بين أطراف السوق وضمان ديمومة التجاذب والفاعلية التي تمهد لانبعاث دور رقابي فاعل للمواطن مقابل التزام ومصداقية من التاجر والمنتج للسير باتجاه خلق حزمة من الاجراءات التي تتضافر فيها الجهود لتوفير الاستقرار ومواجهة أي اضطرابات أو تحولات في السوق العالمية تندرج في تلك المعالجات.

– آليات دعم وتطوير القدرات الانتاجية المحلية في مجالات الزراعة – الصناعة – استغلال الثروات المختلفة.

– الدفع بكافة المنتجات والارتقاء بمستواها لتحتل مكانتها في الأسواق الخارجية لتلعب دورها في تحفيز الدورة الاقتصادية والأسهام الفاعل في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

● الثاني يحدث بسبب التداخل بين العوامل الخارجية القهرية وبين الرغبات المتأصلة لدى البعض التي تحاول تجاهل التشريعات الحاكمة بما في ذلك المتصلة بضوابط سماوية لتكريس عوامل الاستغلال والجشع لأي تحول وعكس ذلك على السوق المحلية عن طريق :

– مضاعفة الأسعار بشكل يومي :

– إغراق السوق بسلع مهربة وغير صالحة للاستخدام الآدمي .

– الغش والتدليس والاحتكار وتزييف الماركات إضافة إلى الأعمال التي تعمق الاضطراب وتزيد المرارة ومعاناة المواطنين نتيجة عجزهم عن توفير المتطلبات اللازمة للمعيشة ، ومما تقدم ندرك أن التناغم وتوفر الوعي بحركة السوق العالمية هي المدخل الحقيقي لفهم وجهة السوق ووضع السلع فيه وتأثير ذلك على السوق المحلية وهو ما لايمكن أن يتم إلا عندما يقوم كل طرف بدوره ليتم ضبط ايقاع كل جديد في حدوده وضمان جودة كل سلعة تدخل البلاد.

وفي ضوء ذلك المستوى من التكامل والفهم يمكن تأمين الظروف الملائمة لقيام شراكة حقيقية تؤدي لامتلاك ناصية القرار واستيعاب آلية السوق والإحاطة بأبعادها الكاملة في سبيل إشاعة مناخ استقرار فاعل يعود بالخير والنفع على الجميع مطلوب تحولات جذرية لتأمين المستقبل بروح جديدة تتلاشى معها أنانية المصلحة والسلبية لتحقيق تكافؤ الفرص دون الحاجة إلى الاستغلال أو إشاعة روح النميمة فهل ذلك ممكن ؟؟.

أيهما سيختار الأمريكيون.. الأمن أم الاقتصاد ؟!

د.عبدالعاطي محمد

□ .. لم تكن القضايا الخارجية تشكل شيئا مهما في المعارك الانتخابية لدرجة أنه أصبح من المعتاد الاقرار بجهل المواطن الامريكي بالشؤون الخارجية ومن ثم عدم اكتراث المرشحين أنفسهم بهذا الموضوع، وكثيرا ما جاء رؤساء أمريكيون إلى البيت الأبيض وهم يتحسسون طريقهم للتعامل مع قضايا الخارج بحذر شديد.

ولكن بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م ألقت الهموم الخارجية بظلالها الكثيفة على اهتمامات الرأي العام الأمريكي ولعبت الآلة الإعلامية دورا مهما في ذلك التي حولت بدورها اهتماماتها من الشأن الداخلي إلى الشأن الخارجي، فقد بدت لعبة الأمن والارهاب مثيرة من نواح عديدة للرسالة الإعلامية من حيث جاذبية الموضوع وخطورته ايضا بما يجعله يشكل مادة إعلامية شيقة ومهمة يجري تداولها كل يوم ، وأصبح الأمن هو الموضوع الذي يجمع مابين الشأن المحلي والخارجي لأول مرة في تاريخ الحياة السياسية الامريكية المعاصرة، فهو قضية خارجية ولكنها وثيقة الصلة بالحياة اليومية للمواطن الامريكي بعد ان تم نقلها إلى الساحة الداخلية بالفعل من خلال ما جرى في ١١ سبتمبر، وأضفى ذلك اهتماما اضافيا على القضية مما جعلها تتصدر اليوم أجندة الخطاب الانتخابي لكل من المرشحين الرئيسيين جورج بوش وجون كيري.

إلا أن الاهتمام بالأمن لم يلغ الهم المعتاد في كل انتخابات وهو الحالة الاقتصادية وما يلحق بها من إضافات تتعلق بقضايا التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، ولذلك فإن أي من المرشحين يركز ايضا على وعوده للشعب الامريكي بمعالجة قضايا الاقتصاد.

وبين الأمن والاقتصاد تتوزع مشاعر الناخبين الامريكيين من الآن وحتى موعد الانتخابات الامريكية في نوفمبر المقبل، إلى أي منهما سينحاز ليقرر من هو الرئيس المقبل ، أيستمر جورج بوش ٤ سنوات أخرى ، أم يفوز جون كيري مرشح الديمقراطيين. ومن يختارون الأمن سيلقون بأنفسهم خلف بوش الابن بينما من سينحازون إلى الاقتصاد سيدفعون بكيري إلى البيت الابيض. ولكن هناك شريحة كبيرة من الناخبين ستظل مترددة ولا يعرف أحد إلى من ستعطي أصواتها حتى موعد فتح مقار مراكز التصويت في ٥ نوفمبر المقبل.

وهذه المرة من المتوقع أن تكون شريحة المترددين كبيرة قياسا بالمعارك الانتخابية السابقة بعد ان اقتربت المسافات في الخطاب الانتخابي لكل من المرشحين الجمهوري والديمقراطي وأصبح كل منهما يزايد على الآخر في التشدد تجاه القضايا الخارجية الساخنة خاصة مسألة الأمن ومكافحة الارهاب. ومع ازدياد شريحة المترددين بسبب تداخل الخطابين الانتخابيين يبدو الامريكيون منقسمين في مسألة الانتخابات بشكل أكبر من السابق حيث توزع الاهتمامات وبشكل مركز بين ثقلين إلى اليمين واليسار وبينهما مسافة عريضة غير محددة المواقف تمثلها شريحة المترددين. ومع الأيام المقبلة فإن كل من المرشحين الجمهوري والديمقراطي سيبذل قصارى جهده لكسب الحصة الأكبر من المترددين لصالحه وهنا تلعب الآلة الإعلامية وكفاءة الحملة الانتخابية والقدرة على الانفاق الضخم فيها والعوامل المؤثرة حقا في ترجيح مرشح على الآخر بغض النظر عن اقتناع الناخبين بالوعود والبرامج التي يطرحها كل منهما.

معهد جالوب أجرى استطلاعا للرأي أوضح ان ٥١٪ من الناخبين سيؤيدون كيري في معالجة قضايا الاقتصاد فيما هناك ٤٣٪ يؤيدون بوش و٥٤٪ في مسألة الرعاية الصحية لصالح كيري و٣٧٪ فقط لصالح بوش، أي ان الشأن الداخلي يلعب لصالح جون كيري، بينما في القضايا الخارجية يتفوق بوش على كيري بوضوح من وجهة نظر من شملهم الاستطلاع حيث أعطى ٤٤٪ لكيري و٤٩٪ لبوش بالنسبة للوضع في العراق، و٣٨٪ لكيري و٥٦٪ لبوش بالنسبة لموضوع الارهاب، اي ان الشأن الخارجي يلعب لصالح جورج بوش.

ولتقييم هذه النتائج فإن السؤال الذي سيطرح نفسه هو أيهما يحظى بالاهتمام الأكبر لدى الناخب الامريكي الآن، الأمن أم الاقتصاد. والاجابة – وفقا للشواهد الحالية – تشير إلى ان الأمن يحظى بنصيب الأسد في قائمة اهتمامات الناخب الامريكي، أي ان الحملة الانتخابية يمكن ان تمضي لصالح بوش استنادا إلى ان الأمن هو الورقة الرئيسية التي يلعب بها هذه المرة للفوز بفترة رئاسية ثانية. ويعرف الديمقراطيون هذا جيدا، ولذلك فإن تركيزهم منصب على اثبات فشل بوش في مسألة الأمن وعلى اقناع الناخبين الامريكيين بأن عودة الديمقراطيين إلى البيت الابيض ستوفر لهم الأمن بشكل افضل. وفي هذا الاطار يروج الجمهوريون إلى الفكرة المعتادة لدى المواطن الامريكي بأن الديمقراطيين عاجزون دائما عن تولي مهمة الأمن القومي الأمريكي ومن ثم فإن الانحياز إلى مرشحهم يعني التضحية بالأمن. ويرد الديمقراطيون بأن إدارة بوش قادت سلسلة من الاخطاء في هذا المجال مما جعل الامريكيين اكثر قلقا فيما يتعلق بالأمن واقل شعورا بالامان. لم يتحدثوا عن تقليل المزاعم فيما يتعلق بخطر الارهاب ولم يقللوا من شأن أداء القوات الامريكية في العراق وافغانستان وانما اتهموا الجمهوريين بالتقصير في كسب حلفاء لهم يساعدونهم في التصدي لهذا الخطر ويقللون من حجم التكلفة التي يتحملها الامريكيون في هذا العمل. وقال بيل كلينتون الرئيس الامريكي الديمقراطي السابق في إحدى المناسبات لدعم المرشح كيري أن خطأ بوش ورفاقه أنهم فوتوا فرصة توحيد الشعب الامريكي بعد هجمات سبتمبر عندما تعمدوا إثارة الكثير من العداوات بين امريكا وحلفائها التقليديين وأوجدوا الكراهية ضدها في الخارج وذلك بتقسيم الامريكيين بين فريقين احدهما خلف افكار المحافظين واليمينيين التي تدعو إلى تضخيم موضوع الارهاب وإثارة حفيظة جماعاته لتضرب المصالح الامريكية هنا وهناك مع فرض شروط غير معتادة على المواطن الامريكي بدعوى الحفاظ على الأمن، وثانيهما خلف المعتدلين الذين يرفضون أساليب المواجهة والقوة المباشرة التي تتبعها السياسية الامريكية الحالية ويركزون على التعاون مع شريحة أكبر من الحلفاء وباليات مختلفة عن التورط المباشر في الحملة ضد الارهاب.

وقال كلينتون : "إننا نعيش في عالم مترابط لا نستطيع فيه قتل او سجن كل خصومنا المحتملين، لذا علينا محاربة الارهاب وبناء عالم مع شركاء اكثر وإرهابيين أقل". ويقول الديمقراطيون ان ٣٤ شهرا من حكم جورج بوش قادت امريكا إلى أزمات أمنية مستعصية من خلال سلسلة متصلة من الاخطاء وهدم الجسور مع حلفاء امريكا الحقيقيين مشيرين في ذلك إلى فشل السياسة الامريكية في العراق وازدياد نشاط القاعدة إلى حد غير مسبوق.

ولكن خطاب الديمقراطيين فيما يتعلق بمسألة الأمن الخارجي والداخلي للامريكيين يتأثر سلبيا بأكثر من اعتبار مما يجعل الكفة راجحة حتى الآن لصالح بوش وكلها تصب في اتجاه ازدياد خطر الارهاب فعلا مما يعطي مبررات أقوى لخطاب الجمهوريين حيث يبقى سيف الأمن مسلطا على رقاب الامريكيين بالحق أو بالتزييف، وفي نفس الوقت يكثف الجمهوريون حملاتهم لاثبات كفاءة الادارة الامريكية الحالية في التصدي لخطر الارهاب، أي ان الحملة الانتخابية للجمهوريين تمضي في شقين بهذا الشأن هما تضخيم الخطر من ناحية والترويج للفاعلية في مواجهته من ناحية ثانية. وتشهد الفترة الراهنة اهتماما كبيرا من الجمهوريين بالكشف عن احباط مخططات للقاعدة كانت تستهدف مصالح امريكية مهمة داخل الولايات المتحدة نفسها وذلك لايهام المواطن الامريكي بأنه سيظل غير آمن داخل بلاده بسبب وجود جماعات الارهاب في الخارج. ومن المتوقع ان يزداد التركيز في الفترة المقبلة وحتى موعد الانتخابات على هذا الاعتبار، أي الترويج لوقوع هجمات ارهابية محكمة والكشف عن مخططات ووأدها قبل تنفيذها. وحيث ان الإعلام يلعب دورا مهما في ذلك، وفي ظل غياب اثباتات حقيقية بالمعلومات من جهات مستقلة عن كل هذه الاعمال، فإن المتشككين الامريكيين في صحة هذه المخاطر غالبا ما يتخلون عن شكوكهم هذه و يميلون إلى تصديق الروايات المستمرة عن هذه الانشطة الارهابية المحتملة. والهدف هو الحصول على تأييد سياسي واسع من الناخبين الامريكيين لحملة بوش ضد الارهاب ومن ثم لدعم استمراره في البيت الابيض. وفي نفس الوقت سيجري التعتيم على المشكلات الأمنية للقوات الامريكية بالعراق، مع الترويج ايضا – إعلاميا – لتحقيق انتصارات على الجماعات المسلحة هناك.

ولن يستطيع الديمقراطيون مجاراة الحملة الانتخابية للجمهوريين في مثل هذا المجال، لأن الامريكيين عندما يقارنون بين قيادة سياسية بيدها السلطة وتقوم بعمل واضح في الميدان لكسب الوضع في العراق والحرب ضد الارهاب، وبين قيادة أخرى تعد بأن تكون افضل من الأولى ولا تملك السلطة أو تراثا قديما مثل الجمهوريين في التعامل مع قضايا الأمن والحروب فإنهم سيختارون من ينقل لهم كل يوم أنباء المواجهة مع جماعات الارهاب والجهود التي تبذلها الادارة الحالية مع حلفائها. وقد لوحظ ايضا ان الديمقراطيين يكررون نفس العبارات التي تحدث بها بوش في السابق حيث يؤكدون على أنهم سيستخدمون الآلة العسكرية الامريكية لتدمير الجماعات الارهابية، وفي هذا الاطار فإن بوش ورفاقه يبدون أكثر براعة وجاذبية لدى الناخب الامريكي. ولذلك فإن اهتمام الديمقراطيين مرتكز على جذب المواطن الامريكي إلى قضايا الاقتصاد والرعاية الاجتماعية مستغلين في ذلك المشكلات الاقتصادية التي وقعت فيها ادارة بوش حتى الآن. فكيري يعد بتقديم ثلاثة ملايين وظيفة جديدة خلال الـ٥٠٠ يوم الأولى من فترة رئاسته، وسيلغي خفض الضرائب على الاثرياء والحد من الزيادة في الانفاق الحكومي باستثناء مجالات الدفاع والأمن والتعليم. وكان قد انتقد بشدة أداء حكومة بوش من الناحية الاقتصادية حيث قال أن الأجور قد تراجعت وارتفعت تكاليف الرعاية الصحية وانكمشت الطبقة الوسطى واضطر ابناؤها للعمل في وظيفتين أو ثلاث ورغم ذلك لا يعيشون حياة افضل. وذكر كيري بانجازات الديمقراطيين خلال فترتي كلينتون (التسعينات) وقال: لقد نجحنا في احداث موازنة في الميزانية وسددنا الديون ووفرنا ٢٣ مليون وظيفة واخرجنا الملايين من دائرة الفقر ورفعنا مستوى معيشة الطبقة الوسطى.

استراتيجية الديمقراطيين قائمة على كسب قضايا الاقتصاد مع التأكيد في نفس الوقت على أنهم ليسوا بالضعف الذي يصوره الجمهوريون فيما يتعلق بمسألة الأمن، بل انهم سيكونون أكثر شراسة منهم في هذا المجال، بينما استراتيجية الجمهوريين قائمة على تذكير الشعب الامريكي بأنهم حماته والقادرون على توفير الأمن له مع القيام ببعض الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية للتخفيف عن الطبقة الوسطى والفقراء، فضلا عن تذكير الشعب نفسه بأن امريكا اليوم أقوى آلة انتاج في العالم بفعل قوة اثريائها ورأسماليتها الكاسحة. وبين هذه الاستراتيجية وتلك سيتابع الامريكيون بشغف تطورات الحملات الانتخابية التي بدأت منذ أيام والتي من المتوقع ان تشتعل وتستخدم فيها كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة مع بداية اكتوبر المقبل، آنذاك ستتبلور الرسالة الانتخابية لكل من المرشحين بشكل افضل وترسخ في ذهن الناخب الامريكي، وفي نفس الوقت سيتكثف الانفاق المالي على هذه الحمالات ليتفوق من يمتلك تبرعات أكثر من غيره، كما ستتكثف الحملات الإعلامية المدفوعة الأجر، وهنا سيكون للوبي الصهيوني الدور الأكثر تأثيراً لصالح من يغازله بشكل أفضل من الآخر.

أحيانا يكون (القات) أفضل..!

عبدالقوي علي المغربي

□ .. كل من يمضغ هذه الشجرة تأتيه رغبة جامحة في التخلص من مضغها نهائيا .. بالنظر إلى ما تسببه من أضرار صحية وما تلحقه من استنزاف مادي لكل من أدمن على مضغها..

وأول ما يتبادر إلى ذهن من يريد الاقلاع عن هذه العادة هو القيام بالتنزه في الوقت الذي يتم فيه مضغ القات لغرض (قتل الوقت) إلا أنه بعد أن يقوم الواحد منا بتلك النزهة التي كان يرى فيها البديل المناسب عن مضغ القات لايعود إلا وقد ترسخت لديه القناعة الكاملة في أن بقاءه في منزله وبين أولاده مع شجرة القات .. هو أفضل بكثير من قيامه بالتنزه ، ليس لأن شجرة القات أصبحت توزع مجانا .. أو لأن شجرة القات لم تعد تضر بصحة الإنسان .. بل لأن هذه الشجرة تبقى على كل من يتعاطاها محترما في بيته وبعيدا عن مشاهدة عديمي الذوق والتربية والأخلاق .. الذين يصولون ويجولون بسياراتهم في الشوارع والأسواق والأحياء .. دونما أي عمل يذكر .. ودونما هدف محدد .. وإنما كل همهم وكل ما يقومون به هو (المعاكسات) ومضايقة من تضطرهن الظروف للقيام بالتسوق .. وكأن هؤلاء ليسوا من أبناء هذا البلد .. بل وكأنهم لاينتمون إلى الإسلام لا من قريب ولا من بعيد.

لأنهم لو كانوا من أبناء هذا البلد .. ولو كانوا يعرفون الإسلام لما تجرأوا على القيام بمثل تلك (المعاكسات) المخجلة.

وربما يتبادر إلى ذهن الواحد منهم أنه قد يلتقي بأمه أو اخته أو قريبة له.. وهو يقوم بممارسة تلك الحركات التي لا يمارسها إلا طائش أو مختل عقليا.

فعندما يقوم الواحد من هؤلاء بإيقاف سيارته أمام فتاة أو امرأة لايعرفها منتظرا صعودها معه بكل جرءة ووقاحة .. غير آبه بمن تكون وغير مفكر بعواقب عملته السوداء .. فإنه حقا ليس من أبناء هذا البلد.

لأن أبناء بلد الإيمان والحكمة قد تربوا على حب الفضيلة والابتعاد عن الرذيلة وعن الأعمال والممارسات غير الأخلاقية بكل اشكالها ومسمياتها..

كما أن هذا البلد الطاهر لايمكن بأي حال من الأحوال أن يترك مثل هؤلاء يسرحون ويمرحون دون رادع..

ونصيحتي لمن يقومون بممارسة مثل تلك التصرفات الطائشة أن يعودوا إلى صوابهم وأن يقلعوا عن الأعمال الشيطانية الغريبة والدخيلة على بلادنا فبلد (الإيمان والحكمة) يرفض رفضا قاطعا أن يعيش على تربتها من لايحترمون عفتها وطهرها..

رجل فوق السحب

حسين جمال البكري

□ .. تعرفت عليه قبل سنوات كان مجرد تاجر نشيط وأمين وطموح إلا أنه لا أحد توقع له أن يصبح مليونيرا كبيرا (إنها مشيئة الله) نعم فإذا شاء الله أن يجعل انسانا مليونيرا سوف يصبح مليونيرا .. نعم إن الأمر بيده سبحانه وتعالى.

● قبل أيام التقيت به صدفة في أحد معارضه الكبيرة فوجدته كما عرفته .. بسيطا متواضعا ، مهموما ، أحقا كل تلك الملايين التي يملكها اليوم عجزت عن إسعاده عن تبديل حاله ، حين تذهب بهموم ملامحه بعيدا ، إذن ما فائدة أن يكون من أصحاب الملايين.

سألته حول انطباعاتي قال: وهل صدقت أن الملايين قادرة على إسعاد أصحابها ؟. نحن ياصاحبي من سكان العالم الثالث.

قلت له: لماذا لا تسكن للراحة في فيلتك الفخمة حيث الخدم والاستجمام؟

● لماذا لاتدع أعمالك (البزنس) يديرها فريق من المختصين الأمناء ؟ ، حينئذ تبسم هامسا هل تظن أن العثور على هؤلاء المختصين الأمناء أمر سهل وفي هذه الأيام بالذات ؟ .. أيام الكذب والنصب والسرقة و... ، وطبعا كلامي ليس تعميما لجميع الناس ، إنما هو واقع العالم الثالث!! كثيرون لايتركونني وشأني.

يخلقون لي المشاكل من تحت (مثلث بارمودا) ظلما وعدوانا كثيرون لا يسعدون بنجاح وتفوق الآخرين!

قلت له: إذا اراد الله لك خيرا لن يقدر المخلوق على حجب هذا الخير أو ليس الأمر كذلك ؟

قال : نعم ، إنه كذلك .. أنا شخصيا اعترف واقر بأن ربي سبحانه وتعالى قد رزقني من حيث لا احتسب حلالا أسأل الله أن يجعلني من الشاكرين.

قلت له: إطمئن ، إن الله يبارك للتجار الشرفاء.